يمنع منعاً باتاً إزالة أي رقعة نباتات برية أو بحرية إلا بعد موافقة «الهيئة»

5 نواب يقترحون تعديل قانون حماية البيئة للحفاظ على المسطحات الخضراء في البلاد

اعلن النواب احمد الفضل وسعود الشويعر ود. خليل عبدالله وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة عن تقديمهم اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (41 مكررا) إلى لقانون رقم 42 لسنة 2014 في شان إصدار قانون حماية البيئة.

ونص الاقتراح بقانون على ما يأتي:

مادة اولى:تضاف إلى القانون رقم (42) لسنة 2014 المشار إليه، مادة جديدة برقم (41 مكررا) نصها الآتي:

«تتولى كل من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبلدية الكويت إخطار الهيئة العامة للبيئة بكشف يتضمن حدود المسطحات الخضراء أو الحيازات الزراعية المملوكة للدولة والحدائق العامة داخل وخارج المناطق السكنية، وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون. كما تلتزم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بعمل تقرير سنوي بذات الشان.

ويحظر على جميع الجهات الحكومية منح اي موافقات او مباشرة اعمال تؤثر في المساحة المزروعة التابعة لأي من الوزارات والمؤسسات الحكومية او القطاع الخاص او الأفراد إلا بعد موافقة الهيئة العامة للبيئة.

كما يمنع منعاً باتاً إزالة اي مسطحات خضراء او نباتات برية او بحرية إلا بعد موافقة الهيئة العامة للبيئة».

التعديلات تهدف لحماية المساحات الخضراء في البلاد

وللحفاظ على تلك المسطحات الخضراء كمتنفس عام للشعب والرواد وللحفاظ على البيئة تقدمنا بهذا الاقتراح بإضافة مادة جديدة للقانون رقم 42 لسنة 2014 برقم (41 مكرراً) نصها الآتي: «تتولى كل من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبلدية الكويت إخطار الهيئة العامة للبيئة بكشف يتضمن حدود المسطحات الخضراء أو الحيازات الزراعية المملوكة للدولة والحدائق العامة داخل وخارج المناطق السكنية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون. كما تلتزم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بعمل تقرير سنوي بالشأن ذاته.

ويحظر على جميع الجهات الحكومية منح أي موافقات أو مباشرة أعمال تؤثر في المساحة المزروعة التابعة لأي من الوزارات والمؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص أو الأفراد إلا بعد موافقة الهيئة العامة للبيئة.

كما يمنع منعاً باتاً إزالة أي مسطحات خضراء أو نباتات برية أو بحرية إلا بعد موافقة الهيئة العامة للبيئة».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الايضاحية كالآتي: يحمي هذا المقترح جميع انواع المسطحات الخضراء كالحدائق العامة والأشجار والنباتات (البرية - التجميلية) من الإتلاف المتعمد أو الإهمال بالرعاية أو الإزالة لأي سبب كان إلا بعد أخذ الموافقة من الهيئة العامة للبيئة.

رغم الانتهاء من توقيع العقود الخاصة بالمشروع ورصد ميزانية له

الشطي يسأل وزير المالية عن عقود الـ «BOT» في القطاع الخاص

خالد الشطي

أعلن النائب خالد الشطي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح حول عقود (BOT) التي ابرمتها الدولة مع القطاع الخاص.

وجاء في مقدمة السؤال:

لما كانت الدولة قد اتجهت بقرارها رقم (5/17) في اجتماعها رقم (91/25) بتاريخ 1991/9/1 إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية العمرانية.

فقد قامت وزارة المالية إدارة املاك الدولة بوضع ذلك التوجه موضوع التنفيذ وأتاحت الفرصة امام القطاع الخاص بالمشاركة في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع التنموية وأبرمت معه العديد من عقود (BOT) التي تضمنت مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة أي من المشاريع التنموية مع احقيته في تملك تلك المشاريع.. إلا أن هناك أحداثا تستدعي معها الوقوف على ما يجري بشأن تلك العقود منها على سبيل المثال وليس الحصر ما هو متعلق بالقطاع الصحي وإنشاء وإدارة (المستشفيات) حيث هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها بشأن ذلك القطاع.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1- يرجى تزويدنا بكافة عقود (BOT) التي أبرمتها الدولة مع القطاع الخاص فيما يخص القطاع الصحي (المستشفيات) والمسؤول عنها بوزارة المالية للوقوف على عددها وبنودها من حيث مدتها وتواريخ انتهائها وآلية تجديدها وعما إذا كانت تلك العقود قد نفذت من قبل الدولة من عدمه.

2- بيان العقود التي انتهت مدتها واستعادتها الدولة، وكيفية إدارة الدولة لتلك المشاريع إن وجدت.

3- بيان عما إذا كانت هناك عقود تم تجديدها لمدد أخرى من عدمه مع بيان الحالات التي يتم فيها تجديد مدة تلك العقود.

4- بيان عما إذا كان هناك إخلال من جانب القطاع الخاص بشأن عقود بنود (BOT) وبيان ماهية الإجراءات التي تسلكها الدولة مع الطرف المخل.

5- بيان عما إذا كانت عقود (BOT) قد تم سحب المشاريع الخاصة بها من جانب الدولة من عدمه، وبيان سبب ذلك السحب إن وجد.

6- بيان الحالات التي قامت الدولة بتمليك الأراضي المقام عليها تلك المشاريع للقطاع الخاص، مع تحديد الأسباب والإجراءات التي سلكها القطاع الخاص لتملك تلك الأراضي.

7- بيان عما إذا كانت هناك عقود (BOT) أبرمتها الدولة مع شركات أجنبية، وفي تلك الحالة تزويدي باسم تلك الشركات وجنسيتها وتزويدنا بوكيلها ونشاطها داخل دولة الكويت، وهل تم تخصيص أراض لها داخل دولة الكويت من عدمه.

8- بيان عما إذا كانت هناك علاقة بين مسؤول العقود بوزارة المالية بشركة مستشفى غوستاف الفرنسية أو بوكيلها داخل دولة الكويت، وهل هناك ثمة اتفاق او عقود أو مذكرات تفاهم أبرمت مع تلك الشركة بشأن إسناد أحد المشاريع التنموية او تخصيص أراض لها من عدمه؟ وبيان تاريخ التخصيص إن وجد، مع بيان الإجراءات التي اتبعتها الشركة المذكورة بشأن ذلك التخصيص، وفي تلك الحالة بيان ماهية النشاط الصحي لتلك الشركة داخل دولة الكويت وكيفية تمويلها.

رغم الانتهاء من توقيع العقود الخاصة بالمشروع ورصد ميزانية له

فهاد يسأل وزير الأشغال عن صحة إلغاء مشروع مجمع الوزارات في الجهراء

أعلن النائب عبدالله فهاد عن توجيه سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع حول إلغاء مشروع مجمع الوزارات المقرر إنشاؤه في محافظة الجهراء رغم الانتهاء من توقيع العقود الخاصة بالمشروع ورصد ميزانية له.

وجاء في نص السؤال ما يأتي:تداولت بعض وسائل الإعلام خبرا يشير إلى إلغاء مشروع مجمع الوزارات المقرر إنشاؤه في محافظة الجهراء بسبب كلفته المالية العالية، وذلك رغم الانتهاء من توقيع العقود الخاصة بالمشروع ورصد ميزانية له وهذا ما أفادني به شخصيا وزير المالية في وقت سابق، ونظرا لأن محافظة الجهراء تعتبر من كبرى محافظات البلاد بتعداد سكاني وصل إلى 600 الف نسمة وبسبب إهمال الحكومة للمحافظة منذ عقود طويلة ومن منطلق المصلحة العامة للمواطنين وسكان المحافظة على وجه الخصوص ومتابعتنا لإنجاز المشاريع.

عبدالله فهاد

وطالب فهاد إفادته وتزويده بالآتي:

- هل هذا الخبر صحيح؟ وإذا كانت الإجابة نعم فيرجى ذكر الأسباب.
- من هي الجهة التي رفضت هذا المشروع.
- إفادتي بجميع المراسلات بين وزارة الأشغال العامة إلى مجلس الوزراء ووزارة المالية بخصوص هذا المشروع.
- كم عدد اللجان المختصة لهذا المشروع مع إفادتي بجميع القرارات الصادرة منها.
- من هم الوزراء المعنيون الموافقون على رفض هذا المشروع؟

سننتظر ما يسفر عنه اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع المقبل

الفضل: بعض النواب سحبوا استجواباتهم تكريماً لما ورد في خطاب صاحب السمو

أحمد الفضل

قال النائب أحمد الفضل إن بعض النواب سحبوا صحف الاستجوابات التي كانوا ينوون تقديمها لعدد من الوزراء، وذلك تكريما لما ورد في خطاب صاحب السمو، موجها التحية والتقدير لهم.

وقال الفضل في تصريح مقتضب لشبكة مجلس الأمة الإخبارية «سننتظر ما سيسفر عنه اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع المقبل والخيارات كثيرة»، متمنيا من النواب ألا ينجرفوا إلى اللاعقلانية.

أكد أنه ينشد إصلاح القطاع النفطي ولا يوجد شيء شخصي بينه وبين الوزير

فيصل الكندري: الرئيس الغانم أبلغني أن الحكومة لن تحضر الجلسة المقبلة فقررت التريث في استجواب وزير النفط

فيصل الكندري

قال النائب فيصل الكندري إن استجوابه لوزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاهز، وإنه قرر التريث في تقديمه بعد أن أبلغه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بأن الحكومة لن تحضر الجلسة المقبلة.

أوضح الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه ذهب لمكتب الرئيس لتقديم الاستجواب وأن الرئيس الغانم أبلغني أن من حقه تقديم الاستجواب ولكن الحكومة لن تحضر الجلسة المقبلة وبالتالي أصبح الاستجواب لا قيمة له.

وأضاف الكندري أن البعض يتساءل لماذا لم أقدم استجوابي قبل بدء دور الانعقاد؟ وأقول إنه كان هناك ميدأ عندي بعدم تقديم الاستجواب قبل الافتتاح احتراما وتقديرا وإجلالا لصاحب السمو الذي شرفنا بحضوره انطلاقة دور الانعقاد الثاني.

وأكد الكندري انه ينشد إصلاح القطاع النفطي ولا يوجد شيء شخصي بينه وبين الوزير، قائلا «انا لا أسعى للتكسب من هذه المسألة وهي ليست فرد عضلات، وما أسعى إليه الحفاظ على المال العام ومقدرات الشعب».

وأضاف «سننتظر يوم الاثنين المقبل ونعرف توجهات الحكومة وبعدها لكل حادث حديث» ، مؤكدا متابعته قضايا القطاع النفطي سواء عاد الوزير الحالي إلى منصبه او لم يعد.

استفسر عن عدد الذين استفادوا منه منذ إنشائه

عاشور يسأل الفارس عن القيمة المالية لصندوق دعم تعليم الطلبة من فئة غير محددي الجنسية

صالح عاشور

اعلن النائب صالح عاشور عن توجيهه سؤالا إلى وزير التربية والتعليم العالي د. محمد الفارس.

وجاء نص السؤال كالآتي:

1- تم تاسيس صندوق مالي لدعم تعليم الطلبة من فئة غير محددي الجنسية منذ سنوات عدة ، فكم قيمة الدعم للصندوق ؟ وكم طالب من فئة غير محددي الجنسية استفاد من هذا الدعم وقيمة المبلغ المصروف عليهم منذ تاسيس الصندوق وحتى تاريخ السؤال؟

2- تمت إضافة فئات أخرى للصندوق في السنوات الأخيرة من المحتاجين من غير فئة غير محددي الجنسية ما اثر على تغطية النفقات الكاملة لتعليمهم ، فما الفئات المضافة وعلى اي اساس تمت إضافتهم؟

3- كم عدد الذين تمت إضافتهم للصندوق وجنسياتهم والمبالغ التي تم صرفها عليهم منذ 1-1-2014 حتى تاريخ السؤال ؟

4- لماذا لا يتحمل الصندوق كامل رسوم التعليم للطلبة من فئة غير محددي الجنسية والاكتفاء بما يقارب بـ 60% من نفقات التعليم بدل التحمل الكامل لمبلغ رسوم الدراسة؟

5- ما الشروط الواجب توافرها لفئة غير محددي الجنسية حتى يتم تحمل نفقاتهم التعليمية؟

6- أعداد الطلبة من فئة غير محددي الجنسية في ازدياد وهي نتيجة طبيعية ، فهل هناك طلب لزيادة قيمة الدعم للصندوق أم الوزارة مكتفية بالمبلغ الحالي؟

طالب باستحداث قسم لطب الأطفال داخل كل مستوصف في الكويت

الحويلة: استمرار وقف النقل والندب لموظفي الحكومة هدر للكفاءات الوطنية

محمد الحويلة

أكد النائب د. محمد الحويلة أن استمرار العمل بقرار وقف النقل والندب للموظفين بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية منذ عام 2013 حتى الآن أصبحت آثاره وتبعاته السلبية تفوق ما يرجى منه من نتائج إيجابية ولابد من إلغائه بعدما أدى دوره خلال الفترة الماضية ولم يعد مطلوبا استمراره الآن.

وقال د. الحويلة في تصريح صحافي إن استمرار القرار يعني تجميد وتعطيل طاقات وكفاءات وطنية في عدد من الوزارات وحرمان وزارات أخرى بحاجة إلى مثل هذه الكفاءات من الاستفادة منها في ظل معاناة قطاعات من نقص في بعض التخصصات بينما يوجد فائض من هذه التخصصات في قطاعات أخرى.

وأضاف أن استمرار قرار وقف النقل والندب للموظفين بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية يتنافى مع أبسط حقوق موظفي الدولة في الرغبة بالانتقال من جهة إلى أخرى وكذلك يحد من طموحاتهم ورغباتهم في تغيير طبيعة العمل والسعي نحو تحقيق انفسهم في مواقع وظيفية مغايرة.

وأوضح أن استمرار مثل هذا القرار لمستوات طويلة يؤدي بطبيعة الحال إلى جمود وظيفي ويعاكس توجهات الدولة نحو تعزيز التنمية البشرية ويشيع حالة من الإحباط بين موظفي الدولة ويمثل إهدارا للثروة البشرية.

كما طالب د. الحويلة بضرورة إجراء مسح شامل لخارطة القوى العاملة الوطنية بالقطاع الحكومي للوقوف على مكامن النقص والفائض في مختلف الجهات الحكومية وتحديد نوعيات التخصصات بهذا الشان من أجل إعادة توزيع الكفاءات الوطنية بما يضمن حسن استغلال تلك الطاقات بدلا من إهدارها وتجميدها.

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة جاء فيه ما يأتي: يعد طب الأطفال من أبرز التخصصات الطبية التي ازدادت مساحتها بين مختلف أنواع الطب واقسامه نظرا لكبر الشريحة التي يستهدفها هذا التخصص، فطب الأطفال هو فرع أصيل من فروع الطب والذي يهتم ويستهدف الأطفال بشكل رئيس.

وتعاني أقسام طوارئ الأطفال بالمستشفيات من ازدحام شديد في أعداد المراجعين والمرضى، ونسبة كبيرة من الحالات تعد بسيطة ومستقرة والتي يمكن معاينتها وعلاجها في المراكز الصحية أو المستوصفات، ولكن العديد من المركز الصحية إمكاناتها ضعيفة جدا ولا يوجد بها سوى الطب العام وعيادة أسنان واحد فقط ويفتقر إلى مختلف التخصصات الأخرى.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

1- استحداث قسم لطب الأطفال، وتوفير اطباء أطفال داخل كل مستوصف في الكويت يقدم الرعاية الصحية للأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة حتى سن البلوغ، وتوفير الطاقم الطبي لهم من أجل رعاية طبية أفضل لأطفال الكويت.

2- سرعة الربط الإلكتروني بين ملف الطفل في مركز الرعاية الأولية وملفه في وحدة الطوارئ في المستشفى.

3- تطوير المراكز الصحية بشكل عام وتزويدها بجميع التخصصات، والأجهزة والأدوات الطبية لتخفيف الضغط على المستشفيات، فضلا عن تزويدها بالكفاءات الطبية والتمريضية، وزيادة عدد الأطباء في مختلف التخصصات، والعمل على مدار 24 ساعة.

على الرغم من ملاحظات النواب المستمرة على أداء أغلب الوزراء

العتيبي: الحكومة تجني ثمار دور انعقاد كامل من ضعف الأداء وتعطيل مبدأ المحاسبة

أكد النائب خالد محمد العتيبي أن المشهد السياسي الحالي يؤكد أن الحكومة تجني ما زرعته في دور انعقاد كامل من ضعف الأداء وتأجيل للقضايا محل اهتمام الشارع وعدم تفعيل مبدأ المحاسبة الحكومية للوزراء المقصرين وذلك على الرغم من ملاحظات النواب المستمرة على أداء أغلب الوزراء، مشيرا إلى أن الشارع لديه تطلعات وأغلب الوزراء الحاليين غير مؤهلين لتحقيق هذه التطلعات.

وأضاف العتيبي لا نعلم موقف الحكومة الرسمي حتى الآن ونحن في انتظار ما ستعلنه بشكل رسمي لكي نبني عليه خطواتنا المقبلة، لكن ما حدث يؤكد أن هناك من يجرّع من الأداة الرقابية وعلى الجميع أن يدرك أننا لن نفرط في القسم الذي أقسمناه و سنقوم أي خلل بأدواتنا التي أتاحها لنا الدستور.

وزاد العتيبي أن المجلس الحالي لديه القدرة على التعبير بشكل قوي عن إرادة الشارع وما يطلبه المواطنون، وعليه لا يوجد استجوابات شكلية وأغلبنا يطمح من وراء الأداة الرقابية إلى كشف الحقائق كاملة أمام الشعب وممثليه ومعالجة الأخطاء ومن ثم ترك الحكم للشارع وممثلي الأمة.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا إن هناك العديد من القوانين على جدول أعمال الجلسات وعلى الحكومة إن أرادت تقديم استقالتها مراعاة عامل الوقت والإسراع في خطواتها لكي يعود انعقاد الجلسات إلى المجلس من جديد، فلن نسمح بالمزيد من هدر الوقت على حساب المقترحات و قضايا الشارع الملحة.